

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ النَّاطِمِ

١- الحمد لله الذي قد جمعاً
إلى تدبر الكتاب المحكم
صلى وسلم على من بيننا
وبعد ذا ؛ فهناك بالتحريير
لشيخ الاسلام ، ومنها ما حذف
سميته بـ "تحفة التحرير
والله أسأل قبول العمل
في ذكره كل العلوم ودعا
لأنه يهدي لدين قديم
بالقول والفعل مراده لنا
نظم المقدمة في التفسير
لكونه استغني عنه إذ عرف
من المقدمة في التفسير
ونفعه لكل قارئ ولي
مقدمة

وحاجة الأمة للتعبير
وهذه قواعد مختصرة
شديدة ؛ فاحتجج للتحرير
لغته من السمين مظهره

الفصل الأول : بيان النبي ﷺ معاني القرآن لأمنه

١- بيانه ﷺ لألفاظ القرآن ومعانيه

١٠- يجب أن يعلم أن المصطفى
بين معنى الذكر من دون خفا

تُحْفَةُ النَّحْرِيرِ مِنْ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ

نظم " مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ " لشيخ الإسلام ابن تيمية

نظم الشيخ

محمد حماد بن أحمد بن سيدي الجكني الشنقيطي

حفظه الله تعالى

كَمَا لِأَلْفَاظِ الْكِتَابِ بَيِّنًا وَالتَّبَيِّنُ^(١) لِذَا تَضَمَّنَا

٢- اهْتِمَامُ الصَّحَابَةِ ﷺ بتعلم القرآن

وَالصَّحْبُ إِنْ عَشَرًا مِنْ الْأَيِّ رَوَوْا فَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ مِنْهَا قَدْ حَوَّوْا^(٢)
لِذَا يَطُولُ الْحِفْظُ مِنْهُمْ ، وَالرَّجُلُ إِنْ حَفِظَ (الْعَمَامَتَيْنِ)^(٣) سَيَجْلُ
وَيَاتِلَتُدْبِرُ الْكِتَابُ أَمْرًا وَهُوَ بِدُونِ الْفَهْمِ مِمَّا عَسُرَ
إِذَا لَا تَدْبُرُ بِدُونِ فَهْمٍ وَكُلُّ لَفْظٍ وَارِدٍ لِلْفَهْمِ

٣- قِلَّةُ النَّزَاعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي التَّفْسِيرِ

لِذَا نَزَاعُ الصَّحْبِ فِي التَّفْسِيرِ قَلَّ كَمَا يَلِيهِمْ فِي الْحُثْرِ
وَالْعَصْرِ كُلِّمَا يَكُونُ أَشْرَفًا فَالْاِخْتِلَافُ غَالِبًا فِيهِ انْتَفَى

٤- تَلْقَى بَعْضُ التَّابِعِينَ جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَاجْتِهَادُهُمْ فِي بَعْضِهِ

وَالَّتَّابِعُونَ مِنْهُمْ مَنْ نَقَلَا جَمِيعَهُ عَنْ صَحْبٍ أَشْرَفِ الْمَلَا
مِثْلُ مُجَاهِدٍ عَنِ الْحَبَرِ السَّرِيِّ وَمَنْهُ مَا قَدْ فَسَّرُوا بِالنَّظَرِ

(١) قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ " [النحل : ٤٤] .

(٢) أخرجه الطبري (٨٠/١) عن ابن مسعود قال : " كَانَ الرَّجُلُ مِتًّا إِذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْرِفَ مَعَانِيَهُنَّ ، وَالْعَمَلُ بَهُنَّ " .

وأخرج عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال : " حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقَرِّبُونَنَا : أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَقْرِئُونَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَخْلُفُوا حَتَّى يَعْمَلُوا بِمَا فِيهَا مِنَ الْعَمَلِ ، فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا " . صحح إسنادهما الشيخ أحمد شاكر .

(٣) الغمامتان : البقرة وآل عمران ، وهذا اللفظ في الصحيح : " كَانَهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَابَتَانِ " قَالَ أَنَسٌ : " كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَلَّ فِي أَعْيُنِنَا " .

الفصل الثاني :

أنواع الاختلاف بين السلف في التفسير

١- النوع الأول

٢٠- هَذَا ، وَمَرْجِعُ اخْتِلَافِ السَّلَفِ فِيهِ إِلَى خُلْفِ تَنَوُّعٍ يَفِي
وَذَلِكَ صِنْفَانِ : فَصِنْفٌ عَبْرًا كُلُّ بِمَعْنَى فِي الَّذِي قَدْ فَسَّرَا
مَعَ اتِّحَادٍ مَا بِهِ الْمَعْنَى يُنَاطُ كَالذِّكْرِ وَالَّذِينَ لَتَفْسِيرِ الصَّرَاطِ

٢- النوع الثاني

وصنفه الثاني : لذكر بعض ما تناول اللفظ من المعنى انتمى
لقصد تمثيل وتبيينه على نظيره ؛ فَ(ظالم)^(١) قد نُقِلَا
بأنه من الربا قد أكلا أو مانع الزكاة هو - مثلا -
فكل قول فيه ذكر نوع قصيد شمولها لهذا النوع
ومنه : " ذِي الْآيَةِ فِي ذَا نَزَلَتْ " فلا يُرَادُ أَنَّهَا قَدْ خُصِّصَتْ
بِهِ ، كَمِثْلِ آيَةِ اللَّعَانِ فِي ابْنِ أُمَيَّةٍ أَوْ الْعَجَلَانِ

تنبيهات تتعلق بأسباب النزول

وَاللَّفْظُ إِنْ عَمَّ فَلَمْ يَكُنْ يُخَصُّ بِمَنْ بِهِ أَنْزَلَ مَا لَمْ يَأْتِ نَصٌّ
٣٠- وَإِنَّمَا غَايَةُ ذَلِكَ أَنْ يُرَى بِنَوْعِهِ تَخْصِيصُ ذَلِكَ الْلفظِ جَرَى

(١) المراد : الظالم المذكور في قوله تعالى : " ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِي اللَّهَ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ " [فاطر : ٣٢] .

وهكذا في الأمر والنهي وذم
 مما يُعين سبب النزول
 يجئ للسبب أو لما دخل
 وإن يكن من صاحب العلم
 لمسند، وغيره: تفسير
 لكونها عقبه قد نزلت
 فلا تنافي بين الأسباب التي
 لكونها عقب تلك نزلت
 فذان صنفان؛ هما غالب ما
 وضده تناول النوع علم
 "ونزلت في ذا" من المنقول
 في صورة السبب عند من عقل
 تنازعوا؛ فالجعفي^(١) عنده انتهى
 أما إذا ما سبب أشيرا
 فمثل هذا مسند وفقا ثبت
 تناول اللفظ لها في الآية
 أو مرتين في النزول كررت
 يأتي له اختلاف من تقدما

٣- النوع الثالث :

٤- ومنه ما يكون لفظا محتمل
 (قسورة)^(٢) لذلك مع ضمائر
 فمثلها فيه يُراد المعنيان
 أو لفظ ما اشترك جاز أن يُراد
 أو لعموم ذي تواطؤ إذا
 وذا اشتركا أو تواطؤا نُقل
 (ثم دنا)^(٣) باللف والنشر اذ كبر
 أو ذا لتكرير النزول يستبان
 كما للاكثر الذي له أفاد
 لم يك للتخصيص موجب بهذا

(١) هو الإمام أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح .

(٢) قال تعالى : " كَانَهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنَفِرَةٌ (٥٠) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ " [المدثر ٥٠-٥١] .

(٣) قال تعالى : " ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (٩) فَأَوْخَى إِلَىٰ عَنَدِهِ مَا أَوْخَى (١٠) "

فالنوع ذا إن قبل القولان
 إلا فلا ؛ كالقرء فالجمع امتنع
 فهو من النوع الأخير الثاني
 ولكن الترجيح فيه متبع
 ٤- النوع الرابع :

وربما قد عبّروا عن معنى
 وقيل أن يأتي بلفظ واحد
 كمثله : " أَوْحَيْنَا لَهُ " : أنزلنا
 ٥- وذاك تقريبا ، وبالتضمين في
 (تيسل)^(١) : تحبس ، وقيل : ثرتهن
 وجمع ما قالوا بهذا المرام
 أنفع ، والخلاف كالأحكام
 هنا بألفاظ تُفيد المعنى
 وذا على الإعجاز أقوى شاهد
 وقيل : أعلمناه ما ذكرنا
 أمثال ذا لا بالتأنيب صرف
 كلاهما في قرب معنى ما وهن
 أنفع ، والخلاف كالأحكام

الإشارة إلى بعض أسباب الاختلاف

والاختلاف لخفا الدليل
 أو للذهول عنه في المنقول
 أو غلط في فهم نص ، أو عدم
 وقصدنا تبين مجمل هنا
 من دون تفصيل لما قد دونا

الفصل الثالث :

الاختلاف في التفسير الذي مستنده النقل

(١) قال تعالى : " وَذَكَرَ بِهِ أَنْ يُسَلَّ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ " [الأنعام : ٧٠] .

(٢) أي : أرجح .

والاختلاف منه ما مستندة
فالعلم إما النقل عن مُصدق
والنقل عن معصوم أو عن غيره
وغالب الأخير مما قد قسم
٦٠- كلون كلب الكهف واسم من قيل
فإن ذا طريقه النقل؛ فما
وغيره لما أتى عن كعب،
وغيرهم؛ مما روى أهل الكتاب
إلا بحجة، كذلك ما نُقل
وفي اختلاف التابعين الثبلا
وما أتى عن الصحابة وصح
إذ احتمال النقل عن خير الورى
ونقلهم قل عن أهل الكتب
لما عن التصديق قد نهوا بما
٧٠- والقصد أن الاختلاف حيث لا
كما روي من الحديث والأثر
والقسم الأول الصحيح^(١) قد وجد

نقل وما لغيره معتمدة
وإما الاستدلال بالمحقق
صحيح أم لا، أو سواه فآذره
لعدم القيّد؛ فُصول في الكلم
في سورة الكهف ونحو ذا نُقل
صحح كاسم (خضير) قد علما
ونجل إسحاق السري، ووهب
للصدق والصدق فليس ذا انتساب
عن بعض الاتباع بذا الحكم شمل
لم تثبت الحجة فيما نُقلا
منه على سواه - لاشك - رجح
أو بعض من سمعه منه جرى
وجزمهم بالقول عنهم أبي
قال لهم أهل الكتاب فاعلما
فقد ولا صحة فيه نُقلا
من غير تصحيح له ممن خير
ما منه يحتاج إليه واستند

(١) المراد بالقسم الأول: الذي يمكن معرفة الصحيح منه.

فيه على التفسير أو على الأثر
فما إليه احتيج في ذي الملة
مظهره صحيحة من سقم،
في الباب ذا يكثر، من ثم نُقل
عن أحمد الخبر؛ عن إسناد
إذ المراسيل بما قد كثرت
وفي المغازي قدم المدينة
٨٠- وجعلوا الأوزاعي أعلم به
ومرجع التفسير أهل مكة،
لخبرهم، ونجل مسعود الكمي
قاعدة في تمييز صحيح الرويات من سقيمها
ثم المراسيل إذا تعددت
أو اتفاق دون قصدي؛ قطعاً
فالنقل إما خطأ أو كذب
فإن عري عن ذنبك الوصفين
ثم بذا يُعلم صدق كل ما

كذا المغازي نقله منها اشتهر
عليه ربي نصب الأدلة
والنقل في المغازي والملاحم
"ثلاثة ليس لها أصل" أصل
عليهما التفسير فيه زادا^(١)
عن الإمام الزهري والشعبي أتت
فالشام فالعراق فيه زينة
من كل من عاصره ممن نبه
فكوفة، ثمّت بالمدينة
مرجعه، وزيد بن أسلم
قاعدة في تمييز صحيح الرويات من سقيمها
ثم المراسيل إذا تعددت
أو اتفاق دون قصدي؛ قطعاً
فالنقل إما خطأ أو كذب
فإن عري عن ذنبك الوصفين
ثم بذا يُعلم صدق كل ما

(١) قال الإمام أحمد في رواية الميموني: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير" أخرجه

الخطيب في جامعه.

كَمَثَلِ أَنْ يَرَوِي زَيْدٌ قِصَّةً وَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَاطَا عَلِيمٌ ٩٠- ولكن اللَّفْظُ هَذَا مَا انضَبَطَ فاعْتَنِ واعترف بهذا الأصل والتابعون مثل صاحب المصطفی وإِنَّمَا يُخَافُ مِنْهُمْ الْغَلَطُ فابنُ شَهَابٍ إِنْ يَقُلُ مَا غَلَطَا وَرُبَّمَا الْغَلَطُ مِنْ بَعْضٍ يُرَى وَجُلُّ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ وَقَالَ لِأَنَّهُ مِنْ ذَا ، وَأَيْضًا أَجْمَعَتْ فَقَبِلَ الْإِجْمَاعُ الْخَطَا أَوْ الْكَذِبُ مِنْ ثَمَّ قَالَ جُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ : ١٠٠- إِنْ تَلَقَّى بِقَبُولٍ أَوْ عَمَلٍ وَهَذَا هُنَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُ قِيلَ بِهِ فَسَيُءُ الْحِفْظُ بِهِ يَسْتَشْهَدُونَ أَشْيَاءَ فِيهَا قَدْ تَبَيَّنَ الْغَلَطُ كَمَثَلِ : أَنَّ النَّارَ يُنْشِئُ الْعَلِيُّ

وَقَدْ رَوَى عَمَرُو نَفْسَ الْقِصَّةِ بِالْعَادَةِ الصَّدَقُ لَمَّا جَاءَ فِي الْكَلِمِ لِذَلِكَ الصَّحَّةُ فِيهِ تُشْتَرَطُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ كُلُّ نَقْلٍ تَعَمَّدُ الْكَذِبَ مِنْهُمْ مَا وَقَى وَفِيهِمْ كَالزُّهْرِيِّ مَاهِرٌ ضَبَطَ مَعَ سَعَةِ الْحِفْظِ فَذَا لَيْسَ خَطَا فِي قِصَّةٍ ؛ يَنْقُصُ بَعْضُ مَا جَرَى قَطْعًا لَدَيْنَا مِنْ مَقَالِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ الْأَمَّةُ وَمَا إِنْ أَخْطَأَتْ يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ ذَا بَعْدُ اجْتَنَبَ خَيْرُ فَرْدٍ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ أَمْتَنَا لَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَجَلِ إِجْمَاعٌ مِنْ حَدِّثَ لَا كُلُّ نَبِيٍّ وَمِنْ حَدِّثَ ثِقَةٍ يُضَعَّفُونَ بَعَلَلٍ يَعْرِفُهَا مَنْ قَدْ ضَبَطَ

مَثَلُ الْإِسْلَامِ الْوَاحِدِ (١)
خَلَقْنَا نَهَا "وَذَا بَعْلُ الْعَلِي"

وَالنَّاسُ فِي ذَا طَرَفَانِ : مُبْتَعِدٌ وَالثَّانِ إِنْ وَجَدَ لَفْظًا عَنْ ثِقَةٍ وَهَكَذَا الْكَذِبُ عِنْدَهُمْ جَرَى إِذْ فِيهِ : " مَنْ صَلَّى لِرَكَعَتَيْنِ

الموضوعات في كُتُبِ التفسير

وَكُتُبُ التفسير فِيهَا جُمْلَةٌ ١١٠- "وَكُلُّ مَنْ أودَعَهُ كِتَابَهُ وَالثَّغْلِي يُرَى عَلَى الْخَيْرِ النَّبِيلِ رَفِيقُهُ الْوَاحِدِي مِنْهُ أَبْصَرَ عَنْ أَتْبَاعِ سَلَفٍ وَابْتَعَدَا وَالبَغْوِيُّ اخْتَصَرَ الثَّغَالِي وَكَثُرَتْ فِي كُتُبِ التفسيرِ تِي كَذَا : " تَصَدَّقْ عَلَيَّ بِالْخَاتِمِ وَمَا رُوي " لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ

عَنِ الْحَدِيثِ لِلْأَحَادِيثِ يَرُدُّ أَخْذَهُ عَكْسَ الَّذِي قَدْ سَبَقَهُ قَطْعٌ مِنْهُ مِثْلَ حَدِيثِ عَاشُرًا كَانَ كَأَجْرِ أَنْبِيَا " بِالْمَنِّ (١)

مَوْضُوعَةٌ قَالَ إِمَامُ الْجِلَّةِ (٢) : كَالوَاحِدِيِّ مُخْطَبًا صَوَابُهُ " فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ حَاطِبٌ لَيْلٍ بِالْعَرِيَّةِ وَلَكِنْ قَصَّرَا عَنْ السَّلَامَةِ لَذَا مَا اعْتَمَدَا مَجْتَنِبًا مَا فِيهِ مِنْ أَكَاذِبٍ مِثْلَ صَرِيحِ الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ " لِلْوَضْعِ نُمِي عَلِي ، " تَعِيْنَهَا أذن " هَذَا الْهَادِي

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْمَنَارِ الْمُنِيفِ ص ١١١ : " أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالتَّزْيِينِ وَالتَّوَسُّعِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُضَائِلَ ؛ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ ، وَلَا يُبَيِّنُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ أَحَادِيثِ صِيَامِهِ وَمَا عَدَاهَا فَبَاطِلٌ " .

(٢) الْمَرَادُ بِهِ : الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَابْنُ مَقْبَسٍ مِنْ أَهْلَيْهِ فِي مَبْحَثِ الْمَوْضُوعِ ، رَقْمُهُ

مكرر
 وكثرت في كتب التفسير تي مثل صريح الجهر بالسمة
 كذا : " تصدق علي بالخاتم وهو في الصلاة " للوضع ثم
 وما روي " لكل قوم هاد علي ، " تعيها أذن " هذا الهادي

الفصل الرابع :

الاختلاف في التفسير الذي مستنده الاستدلال

والثان من أسباب الاختلاف ما يعلم باستدلال من تقدما
 من غير نقل ، والخطأ فيه يفي من جهتين بعد عصر السلف
 ١٢٠ - حدثنا ، أولاهما : من اعتقد معنى عليه حملة اللفظ ورد
 ثانيهما : تفسير معناه بما ساع من اللسان مطلقا ، عمى
 عن نظير في منزل ومن نزل عليه مع من خوطبوا حين نزل
 فالأولون راعوا المعنى ولم يوفقوا لماله اللفظ ألم
 والآخرين راعوا اللفظ فقط دون تأمل السياق ، والغلط
 من هؤلاء يكثر في احتمال لفظ لما راعوه في المقال
 والأولون يكثر الغلط في صحة معنى ما أرادوا ، فاعرف
 وإن يكن نظير معنى سبق والآخرين عكس ذا قد حققوا
 ثمت الأولون صنفان : فريق يسلب لفظ الذكر معناه الحقيقي
 والثان : قد حمل لفظ الذكر معنى عليه لم يدل ، فادر
 ١٣٠ - وفي كلا الأمرين : قد يكون ما قصد منه باطلا وعمما

نفيا وإثباتا ، وفي الدليل قد وجد الخطأ والمذلول
 وقد يكون حقا الذي قصد ففي الدليل وحده الخطأ وجد
 وذا كما وقع ممن فسرا وقع ممن يشرحون الأثر

التوع الأول : الخطأ في الدليل والمذلول

أخطأ في الدليل والمذلول من خالف في اعتقاد الأمة الحسن
 فتارة بحمله اللفظ على مذهبه ، وتارة تأولا
 مثل الخوارج مع المرجئة كذا الروافض مع الجهمية
 والقدرية مع المعتزلة وغيرهم من سائر المذاهب

١ - تفاسير المعتزلة

فأعظم الناس كلاما وجدال عن الذي انتحل أهل الاعتزال
 قد صنف التفسير منهم أمم مثل الزمخشري ، وقبله الأصم
 ١٤٠ - فهؤلاء قرروا أصولهم في الاعتقاد ، وهي خمس عندهم :
 العدل ، والتوحيد ، إنفاذ الوعيد وبين بين (١) ، الأمر والنهي الرشيد
 فاعتقدوا التوحيد كالجهمية والعدل أن الله ما خلق جل
 وغير ما شرع ما أراد ، أفعال من خلق ، سبحانه الأجل
 والسلفي منشدا إنشاده :

(١) أي : المتزلة بين المتزلتين .

"فما يشأ فينا يَكُنْ لو لم نَشَأ
هَذَا ، وإنفاذ الوعيد القصْدُ به
رأي الخوارج عَنُوا بِالْأَمْرِ
فَرَأَيْهُمْ وَمَا بِهِ قَدْ فَسَّرُوا
مِنْ هَؤُلَاءِ حَسَنُ الْعِبَارَةِ
١٥٠- كصاحبِ الْكَشَافِ حَتَّى إِلَه
قال : وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ خَالَفَهُمْ
ولا يَكُونُ مَا نَشَأ مَالَمْ يَشَأ" (١)

٢- تفاسير القرامطة والرافضة

ثُمَّ الْقَرَامِطَةُ وَالْإِمَامِيَّةُ
فَفَسَّرُوا جَهْلًا سَمًا لِمَرْتَبَةٍ
كَقَوْلِهِمْ فِي " مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ " :
وَنَحْوِ ذَا مِنْ الْخُرَافَاتِ الَّتِي
وَتَارَةً لَفْظَ الْعُمُومِ تَقْصُرُهُ
فَقَوْلُهُمْ : "مَنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ" غَنِي
دَخَلْنَا مِنْ بَابِهِمْ عَلَانِيَةً
لَا يَقْضِي الْعَالَمُ مِنْهَا عَجَبَهُ
عَلَيَّ وَفَاطِمَةَ بِالتَّخْمِينِ
لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى لَهَا بِحَالَةٍ
عَلَى خُصُوصٍ لَفْظُهُ لَا يُشْعِرُهُ
بِهَا أَبُو بَكْرٍ شَدِيدُ الْوَهَنِ

٣- تفسير ابن عطية

وَابْنُ عَطِيَّةٍ وَشَبِيهُهُ يُرَى
أَتْبَعَ لِلسُّنَّةِ لَكِنْ قَصَّرَا

(١) اقتباس من المقدمة العقدية لنظم مختصر خليل للشيخ محمد سالم بن عدود الشنقيطي رحمه الله

فِي تَرْكِهِ ثَقُلَ كَلَامُ السَّلَفِ
١٦٠- "وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ وَهُوَ أَجَلُ
مُدْعَى التَّحْقِيقِ فِي مَرَامٍ
وَأِنْ يَكُنْ أَقْرَبَ ، لَكِنَّ السَّلَفَ
مَعَ كَوْنِهِ لَابِنِ جَرِيرٍ يَقْتَفِي
مُفَسِّرٍ" (١) ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ اسْتَدَلَّ
قَرَرُهُ بِمَذْهَبِ كَلَامِي
مُقَدِّمٌ مَقَالُهُمْ عَلَى الْخَلْفِ
فَضْلُ تَفْسِيرِ السَّلَفِ وَحُكْمُ مَنْ خَالَفَهُمْ

فَكُلُّ مَنْ عَنِ نَهْجِ الْأَسْلَافِ عَدَلُ
وَقَصْدُنَا هُنَا مِنَ الْجَوَابِ
فَهُمْ بِتَفْسِيرِ الْكِتَابِ أَعْلَمُ
ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ
وَقَصْدُنَا : أَنَّ الْخِلَافَ مَا اتَّسَعَ
لِذَاكَ ؛ فَاعْلَمَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ
ثُمَّ بِمَا نَصَبَهُ الْمَوْلَى الْخَلِيلُ
الْعَلِيُّ
مُبْتَدِعٌ ، وَالْاجْتِهَادُ فِيهِ زَلٌ
بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَالصَّوَابِ
مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَهُمْ وَأَقْوَمُ
خَالَفَهُمْ ذُو شُبُهَةٍ بِهَا افْتِتِنَ
إِلَّا بِأَسْبَابٍ أَطْمَهَا الْبِدْعُ
وَأَنَّهُ الْحَقُّ وَغَيْرُهُ جَنَفٌ
عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ مِنَ الدَّلِيلِ

الدليل

(١) اقتباس من مقدمة نظم مراقبي الأواهِ إلى تدبر كتاب الله للشيخ أحمدو ولد محمد الشنقيطي رحمه الله

التَّوَعُّ الثَّانِي : الخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ

١٧٠- أَمَّا الَّذِي يُخْطِئُ فِي الدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْمَدْلُولِ :
فَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، بِذِكْرِ مَعْنَى مَا وَهَى
لَكِنْ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مَعْنَى لَا يَدُلُّ وَالسُّلَمِيُّ بِنَقْلِ ذَا النَّوْعِ شُغِلَ^(١)
وَإِنْ يَبِينُ فَسَادُهُ فَقَدْ دَخَلَ فِي قِسْمِي الدَّلِيلِ مِمَّا قَدْ بَطُلَ

الفصل الخامس : في أصح طرق التفسير

١- تفسير القرآن بالقرآن

إِنْ قِيلَ : مَا أَحْسَنُ بِالْتَّحْرِيرِ أَيْ : مَا أَصَحُّ طُرُقِ التَّفْسِيرِ ؟
قِيلَ : يُفَسِّرُ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ لَكُونَ مَا أَجْهَلَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ

(١) يعني : أبا عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير ، قال ابن الصلاح في فتاويه (١٩٦/١-١٩٧) : " وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر رحمه الله أنه قال : " صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر " ، وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم أنه إذا قال شيئاً من أمثال ذلك ، أنه لم يذكر تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسالك الباطنية ، وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن ، فإنَّ النَّظِيرَ يُذَكَّرُ بِالنَّظِيرِ ، فمن ذكر قتال النفس في الآية المذكورة فكأنه قال أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار ، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والإلتباس والله أعلم " . وانظر : مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣) .

بُيِّنَ فِي آخِرِ أَوْ مَا اخْتَصَرَا بُسِطَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ آخَرَا

٢- تفسير القرآن بالسنة

وبَعْدَهُ السُّنَّةُ فَهِيَ شَارِحَةٌ لَهُ وَعَنْ مَعْنَاهُ حَقًّا مُوضِحَةٌ
لِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ : " كُلَّمَا
١٨٠- مِنْهُ " (١) ، بَلِ الْوَحْيُ بِهَا قَدْ نَزَلَا
دَلَّ لَئِنْ بَجَّيْدِ الْإِسْنَادِ قَوْلُ مُعَاذٍ فِي جَوَابِ الْهَادِي

٣- تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وَبَعْدَ ذَا أَقْوَالُ صَحْبِ الْمُصْطَفَى إِذْ شَاهَدُوا تَرْيَلَهُ دُونَ خَفَا
وَبَرَزُوا فَهَمَّا وَعَلَمَّا وَعَمَلٌ لَا سِيَّمَا كِبَارُهُمْ فَهُمْ أَجَلٌ

(١) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : " كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِمَّا فَهَمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ " ، وَقَالَ : " جميع ما تقوله الأمة شرح للسنَّة ، وجميع السنَّة شرح للقرآن " . قال السيوطي في «الإتقان» (٢/٣٣٠) : " ويؤيد هذا قوله ﷺ : " إِنْ لَا أَحَلَّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَلَا أَحْرَمَ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ " أخرجه الشافعي في «الأم» (١٦٥/١) .

كَاخْلَفَا وَتَجَلَّ مَسْعُودِ الْأَبْر^(١) والبحر في التأويل شأنه اشتهر^(٢)
فَعَنْهُمَا قَدْ أَكْثَرَ السُّدِّيَّ الْكَبِيرَ^(٣) وَهَبَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مُسْتَنِيرٌ
إِذْ صَحَّ : "حَدَّثُوا"^(٤) ، لَذَا ابْنُ عَمْرٍو حَدَّثَ مِمَّا حَازَهُ مِنْ وَقَرٍ

قاعدة في الإسرائيليات في التفسير

وَهِيَ تُذَكَّرُ لِلْإِسْتِشْهَادِ بِهَا فَقَطْ مِنْ دُونِ الْإِعْتِقَادِ
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ : مَا عُلِمَ صِحَّتُهُ وَمَا لَعَكِسِهِ انْتَمَى
وَالثَّلَاثُ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ وَمَضَى غَالِبُهُ لَيْسَ يُفِيدُ غَرَضًا

١٩٠- وَالْخُلْفُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مُسْتَبِينٌ فِي ذَا ، وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ
كَلَوْنُ كَلْبِ الْكَهْفِ ، مَعَ أَسْمَائِهِمْ وَأَيْنَ كَانَ الْكَهْفُ ، مَعَ عِدَّتِهِمْ
فِي مِثْلِ ذَا نَقْلُ الْخِلَافِ جَائِزٌ وَ"سَيَقُولُونَ"^(١) لِذَلِكَ رَامِزٌ
بَيِّنٌ فِي الْآيَةِ مَا هُوَ الْأَدَبُ فِي ذَا الْمَقَامِ مُرْشِدًا لِمَا وَجِبَ
مِنْ ذِكْرِ الْأَقْوَالِ وَإِثْبَاتِ الْأَصَحِّ وَعَكْسِهِ ، وَفِيدُ خُلْفٍ قَدْ وَضَحَ
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ؛ كَمَنْ ذَكَرَ عِدَّةَ أَقْوَالٍ إِلَى قَوْلٍ تُقَرَّرُ
فَقَدْ تَكَثَّرَ وَضِيعُ الزَّمَانِ أَهْمَنَا اللَّهُ الصَّوَابَ حَيْثُ كَانَ

٤ - تفسير القرآن بأقوال التابعين

وَحَيْثُ لَا يُوَجَدُ مَا تَقَدَّمَ رَجَعَ لِلتَّابِعِ جُلُّ الْقَدَمَا
فَمِنْهُمْ مُجَاهِدُ الَّذِي سَأَلَ الْبَحْرَ عَنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مَا نَزَلَ^(٢)
وَقَالَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ : "حَسْبُكَ بِهِ"^(٣) وَكَالسَعِيدِينَ^(٤) ، عَطَاءُ النَّبِيِّ
٢٠٠- عِكْرَمَةُ ، قَتَادَةُ ، وَكَالْحَسَنِ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ قَفَاهُمْ فِي السَّنَنِ
فِي اللَّفْظِ عَنْهُمْ قَدْ يَجِي التَّبَايُنُ مَعَ اتِّحَادِ مَا عَنَى وَالْفُطْنُ

(١) يعني قوله تعالى : "سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ .." الآية

(٢) قال مجاهد : "عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ أَوْفَقَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا "

(٣) قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : " إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ " . أخرجه ابن جرير .

(٤) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) أخرج البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : " وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ لُبَلَّغُهُ الْإِبِلَ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ " .

(٢) الْحَبْرُ الْبَحْرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَتُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ بَبْرَكَةِ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَهُ حَيْثُ قَالَ : " اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ " وَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : " نَعَمْ تُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ " .

(٣) إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٨ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَلْقَبُ بِالْكَبِيرِ تَمِيْزًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرَاوَنَ الْمُتَهَمِ بِالْكَذِبِ . قَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي الْإِرْشَادِ (٣٩٨/١) : " وَتَفْسِيرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ فَإِنَّمَا يُسْنَدُهُ بِأَسَانِيدٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَرَوَى عَنْ السُّدِّيِّ الْأَثَمَةَ مِثْلَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ ، لَكِنِ التَّفْسِيرُ الَّذِي جَمَعَهُ رَوَاهُ عَنْهُ أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرٍ ، وَأَسْبَاطُ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّ أَمْثَلَ التَّفَاسِيرِ تَفْسِيرُ السُّدِّيِّ " .

(٤) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : " بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " وهو في الصحيح

يُدرِكُ ذَا ، وخلافِ انْتَمَى "بحسبُ الجاهلِ ما لم يعلمَا" (١)
شعبةٌ قد قالَ : "مقالُ التابعينِ في الفرعِ ليسَ حجةً بها ندينِ
فكيفَ في التفسيرِ ؟" (٢) يعني إنْ فقدَ إجماعُهم ، وخلفُهم إذا وُجدَ
لِللغةِ ، الوحي ، فمطلقُ اللسانِ أو قولُ الاصحابِ الرجوعُ يُستبانُ

٥ - التفسيرُ بالرأيِ

ومطلقُ التفسيرِ بالرأيِ حَرَامٌ "مَنْ قالَ في القرآنِ" (٣) يكفي في المقامِ
والصَّحْبُ فِيهِ شَدُّوا (٤) ، وَلَوْ أَصَابَ في قولِهِ أخطأَ في وَجْهِ الصَّوَابِ
إذْ قولُهُ بالجهلِ كالحكمِ بِذَا وَسُمِّيَ القاذِفُ كاذِبًا لِذَا

(١) اقتباس من أحد الشواهد النحوية . انظر : أوضح المسالك (١٠٦/٤) .

(٢) ذكره الخليليُّ في الإرشاد (٣٩٦/١) بلفظ : " رأي التابعين من قبل أنفسهم ربيحٌ لا يعتمد عليه ، وكيف في كتاب الله ؟ " .

(٣) في الحديث : " مَنْ قالَ في القرآنِ بِرأيه فَأَصَابَ فَقَدْ أخطأَ " وفي الحديث الآخر : " وَمَنْ قالَ في القرآنِ بِرأيه فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " ، والحديثان ضعفهما الألباني .

(٤) قال الترمذي عقب الحديث السابق : " هَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ شَدُّوا فِي هَذَا فِي أَنْ يُفسَّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ " . وأخرج ابن جرير عن عبيد الله بن عمر ، قال : " لقد أدركت فقهاء المدينة ، وإنهم ليغلطون القول في التفسير منهم : سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع " .

"أي سماء" قَالَهُ الصَّدِيقُ (١)
٢١٠- وَذَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ قَدْ حَمَلُوا
وَسُئِلَ الْحَبْرُ عَنْ "ألف سنة"
وابنُ المسيبِ يَقُولُ : " لا نُقُولُ
وابنُ يسارٍ قالَ : " قِفْ ثُمَّ انظُرَا
ومثلُ ذَا عن عُلَمَاءِ السَّلَفِ
أَمَّا الَّذِي قالَ بِشَرعٍ أو لَعْنَةٍ
لِذَا نَرَى الأقوالَ عَمَّنْ قَدْ وَقَفَ
وَذَا هُوَ الْوَاجِبُ حِينَ يُسألُ
و " لَتَيَسَّنَّهُ " (٢) مَعَ " مَنْ سُئِلَ " (٣)
وَالْبَحْرُ قالَ : " أَوْجُهُ التفسيرِ

و"الأب" ما عَرَفَهُ الْقَارِوُوقُ (٢)
فَالأبُ نَبَتْ ظَاهِرٌ لَا يُجْهَلُ
فقالَ : " ما خمسين ألف سنة ؟ " (٣)
في الذِّكْرِ شَيْئًا (٤) صَحَّ عَنْهُ ذَا الْمُقُولُ
مَا قَبْلَ مَعَ ما بَعْدُ إِنْ تُفسَّرَ (١)
زَجْرًا عَنِ الْقَوْلِ بِلا عِلْمٍ بَقِي
فَقولُهُ لَهُ دَلِيلٌ سَبُوعَةٍ
فِيهِ مِنَ السَّلَفِ إِذْ هُوَ عَرَفَ
يُجِيبُ ، وَالسَّكُوتُ عَمَّا يَجْهَلُ
عَلَى وَعِيدِ كَاتِمِ الْعِلْمِ تَبْدُلُ
أَرْبَعَةٌ تَأْتِيكَ بِالتَّحْرِيرِ :

(١) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٤٢) عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله : " وفاكهة وفاكهة وأبًا " فقال : أي سماء تطلني أو أي أرض تطلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم ! " .

(٢) وأخرج (٨٤٣) عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : " وفاكهة وأبًا " فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا هو الكلف يا عمر " .

(٣) وأخرج عن ابن أبي مليكة قال : سأل رجل ابن عباس عن : " يوم كان مقداره ألف سنة " فقال له ابن عباس : فما " يوم كان مقداره خمسين ألف سنة " ؟ فقال الرجل : إنما سألتك لتحذني ! فقال ابن عباس : " هما يومان ذكرهما الله في كتابه ، الله أعلم بهما " . ففكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم .

(٤) أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب : أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : " إنا لا نقول في القرآن شيئًا " .

هذه
الترقيم
هذه
هذه
في
المواضع
عليها
تسببها
وذلك
الله

٢٢٠- ما تعرفُ العربُ من كلامِها، ووَاضِحٌ تفسِيرُهُ ما اشْتَبَهَا
ليسَ بِهِ يُعْذَرُ مَنْ قَدْ جَهِلَهُ، وَمَا بِهِ اخْتُصَّ الهُدَاةُ الكَمَلَةُ،
ثُمَّتْ مَا غَيْرُ الْعَلِيِّ لَا يَعْلَمُ^(٤) واللَّهُ وحْدَهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

الخاتمة

والحمدُ لِلَّهِ عَلَى إِكْمَالِ نَظْمِ مُقَدِّمَةِ ذِي الْكَمَالِ
شَيْخِ الْهُدَى الشَّهِيرِ بَابِنِ تَيْمِيَّةَ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَانَ الْعَالِيَةَ
وَعَامَ (يَشْتَهِي) فِي ذِي الْقَعْدَةِ تَاسِعِهِ قَدْ تَمَّ فِي (بُرَيْدَةٍ)
٢٢٦- ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَمَنْ تَلَا الْخِتَامَ

قاله بلسانه وكتبه بينانه العبد الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه : محمد حماد بن أحمد
بن سيدي الجكني الشنقيطي

(١) أخرج أبو عبيد عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مُسْلِمٍ بنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : " إِذَا حَدَّثْتُ عَنْ اللَّهِ فَقِفْ حَتَّى تَنْظُرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ " .

(٢) قال تعالى : " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ " .

(٣) عن أبي هريرة ؓ : قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ سُئِلَ عِلْمًا يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ ، أُلْجِمَ بِلِحَامٍ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ " أخرجه الترمذي وأبو داود .

(٤) أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال : " التفسيرُ على أربعة أوجهٍ : وجهٌ نعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهِ، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره " .